دوافع المشاركة السياسية الحزبية
وأثرها على التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة (السمعية والبصرية والحركية) في الأردن

إعـــداد

د/ أيمن عواد أحمد غريب

أستاذ مشارك بقسم العلوم الأساسية– كلية عمان الجامعية

جامعة البلقاء التطبيقية– الأردن

دوافع المشاركة السياسية الحزبية وأثرها على التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة (السمعية والبصرية والحركية) في الأردن

د/ أيمن عواد أحمد غريب*

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد **دوافع المشاركة السياسية الحزبية وأثرها على التوافق النفسي والاجتماعي** لدى الأشخاص ذوي الإعاقة (السمعية والبصرية والحركية) في الأردن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة، واختار عينة عمدية مكوّنة من (١٨٠) فردًا من ذوي الإعاقات السمعية والبصرية والحركية في إقليم الوسط، وقد طُبِّق عليهم استبيان خاص بدوافع المشاركة السياسية.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن ترتيب دوافع المشاركة السياسية الحزبية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن جاء على النحو الآتي: الدوافع اللفظية والسلوكية أولاً، تلتها الدوافع الفنية، ثم النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وأخيرًا المهنية، كما بيّنت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى إلى متغيري **العمر والخبرة**، في حين ظهرت فروق دالة إحصائيًا تُعزى إلى **متغير المهنة** لصالح الموظفين في مجال الدوافع اللفظية والسلوكية، وأظهرت النتائج عمومًا أن دوافع المشاركة السياسية الحزبية لدى ذوي الإعاقة كانت **إيجابية في جميع مجالات الدراسة.**

وفي ضوء هذه النتائج، أوصى الباحث بضرورة تزويد المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والاتحاد الأردني للمعاقين بنتائج البحث، والاهتمام بالدوافع والتوافق النفسي والاجتماعي لدى هذه الفئة والعمل على تطويرها، كما دعا إلى إجراء دراسات مماثلة تتناول موضوعات ذات صلة بفئات أخرى من ذوي الإعاقة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية الحزبية، الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية، الدافعية، التوافق النفسي والاجتماعي.

* **د/ أيمن عواد أحمد غريب:** أستاذ مشارك بقسم العلوم الأساسية– كلية عمان الجامعية–جامعة البلقاء التطبيقية– الأردن.

Motives for Political Party Participation and Their Impact on Psychological and Social Compatibility Among Individuals with Disabilities (Hearing, Visual, and Motor) in Jordan

Dr. Ayman Awad Ahmed Gharib
Associate Professor, Department of Basic Sciences, Amman University College, Al-Balqa Applied University, Jordan

Abstract

This study aimed to identify the motives for political party participation and their impact on psychological and social compatibility among individuals with disabilities (hearing, visual, and motor) in Jordan. The researcher used a descriptive approach due to its suitability for this study and selected a purposive sample of 180 individuals with motor, hearing, and visual disabilities from the central region. A motivation questionnaire was administered to the participants. After analyzing the data, the results showed that the ranking of motives for political party participation among individuals with motor, hearing, and visual disabilities in Jordan was as follows: verbal and behavioral motives, followed by artistic motives, psychological motives, social motives, economic motives, and finally, professional motives. Additionally, no statistically significant differences were found in political party participation motives based on age and experience. However, there were statistically significant differences based on occupation, favoring employees in verbal and behavioral motives. The results regarding the motives for political party participation were positive across all areas of the study.

In light of the results, the researcher recommended that the findings be provided to the Higher Council for Affairs of Persons with Disabilities and the Jordanian Union for the Disabled. Furthermore, attention should be given to the motives and psychological and social compatibility of individuals with disabilities (hearing, visual, and motor) in Jordan, and efforts should be made to develop them. Similar studies should also be conducted on related topics concerning other disability groups.

Keywords: Political party participation, motor, hearing and visual disabilities, motivation, psychological and social compatibility.

المقدمة والإطار النظري:

منذ أن وُجدت المجتمعات الإنسانية على هذه الأرض، انقسم الناس إلى حاكمٍ ومحكوم، ومن هذه النقطة بدأ الإنسان يناضل من أجل حقوقه وحرياته الأساسية التي لا يقبل التنازل عنها، وعلى رأسها حق المساواة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، ومع مرور الزمن، أصبح من الضروري وجود قانونٍ يحمي هذه الحقوق، ومن هنا نشأت فكرة **عالمية حقوق الإنسان** التي تعبّر عن الحاجات الأساسية المشتركة بين جميع البشر في كل زمان ومكان.

ولأن الإنسان واحد في جوهره، كان لابد أن تكون هناك **آليات وأساليب عالمية** تضمن حماية هذه الحقوق، من خلال تعميم قواعد قانونية موحدة على نطاق دولي، وتُعد الدول والمجتمعات الشرعية هي تلك التي تستند إلى هذه الحقوق في ظل نظامٍ ديمقراطي، وقد أدرك العالم أن ضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لن يتحقق إلا من خلال **الاعتراف بحقوق المشاركة السياسية**، التي تقوم على مبدأي **المساواة وتكافؤ الفرص**، وتشمل حق التصويت، وتكوين الجمعيات والأحزاب، وحرية التعبير السياسي، والمشاركة في المسؤولية العامة. وتمثل هذه الحقوق أساس الأمن السياسي الذي يشغل اهتمام الحاكم والمحكوم على حد سواء.

ومن المؤكد أن الحماية الحقيقية لحقوق الإنسان تبدأ من النظام القانوني الداخلي (الدستور)، ومن خلال القوانين الدولية التي ترعاها الهيئات والمؤسسات المختصة، وفي الواقع، يتضح أن معظم دساتير الدول قد نصّت على المشاركة السياسية باعتبارها حقًا أصيلًا من حقوق المواطنين، رغم التباين في أساليب التنظيم ومدى شمولها لهذه المشاركة، أما في الواقع المنظور فيتبين أن معظم الدول بدساتيرها نصت على المشاركة السياسية باعتبارها حقا من حقوق مواطنيها، رغم التباين الواضح فى الأسلوب والطريقة التى تتبعها هذه الدول في تنظيم هذه المشاركة والنطاق الذي تشمله (Fruhstorfer & Hudson, 2022) .

وتبرز أهمية المشاركة السياسية لكافة افراد المجتمع باعتبارها المعيار الحقيقي والأساسي لقياس مدى ديمقراطية نظام الحكم في أي دولة، وبناء على ذلك أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق الفرد بالاشتراك في إدارة الشؤون العامة للبلاد، وأكد أيضا على أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة؛ والتي يعبر عنها بانتخابات دورية أساسها النزاهة والمساواة والحرية، وجاء في التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الدورة التاسعة عشرة في البندين (٢–٣) واللذان نصا على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. (مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة عشرة،٢٠١١)

وتخصّ حقوق الإنسان جميع البشر على قدم المساواة وهي وحدةٌ لا تتجزأ، ومن ذلك الحق في المشاركة السياسية الحزبية، الذي يتيح للفرد التصويت، ومتابعة الشؤون السياسية، والمشاركة في النقاشات والمناظرات، وحضور الندوات، والترشح والانتخاب، والانخراط في الأحزاب السياسية (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٢٣).

ويعني هذا أنها تلعب دورًا حيويًا في الربط بين المواطنين والسلطة السياسية من خلال تعدد الوظائف التي تقوم بها، وهي الدعامة المثلى للاتصال بين هذين الطرفين داخل المجتمع، وأيضًا من خلال نقل متطلبات الأفراد ومشاكلهم إلى السلطة من جهة، وترجمة وتطبيق أوامر السلطة من جهة أخرى، والهدف هو ترقية المجتمع وخدمة الصالح العام، كالقيام بعملية التنمية السياسية، وانتقاء الإطارات السياسية لمناصب الحكومة، والمشاركة في صياغة البرامج السياسية التي تتفق والصالح العام، والهدف هو تقريب العلاقة وتوطيدها بين الحاكم والمحكوم. (فريحات، إيمان، ٢٠١٢)

وبناء على ذلك فإن الأحزاب السياسية تعتبر مؤسسة ذات شأن سياسي لا تقل أهمية عن المؤسسات الأخرى، إذ تلعب دورًا حيويًا في الربط بين المواطنين والسلطة السياسية، من خلال نقل مطالب الناس ومشكلاتهم إلى الجهات الرسمية، وترجمة سياسات الدولة إلى برامج تخدم الصالح العام، وتطوير عملية التنمية السياسية، وانتقاء الكوادر المؤهلة للمناصب الحكومية، وبهذا تمثل الأحزاب وسيلة فاعلة لتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار السياسي عبر المفاضلة بين البرامج واختيار الأفضل لتمثيلهم (الزعبي، ٢٠١٩).

كما تعمل الأحزاب السياسية على تبني زيادة شمولية المجتمعات، ومنها المجتمعات المهمشة تقليديًا أو الممثلة تمثيلًا ناقصًا كذوي الإعاقات المختلفة، بحيث يُسمح للأحزاب التي تتمتع بالمصداقية مشاركة هؤلاء المعاقون المعرضون لديمومة التخلف عن أقرانهم الأسوياء، وينص التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام في المادة (٢٩) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في الحياة السياسية والعامة، وتلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تكفل الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعتمد التدابير الملائمة لضمان تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم. (عرمان، رائد ٢٠١٠)، وهذا يبين أن الأحزاب السياسية تسعى إلى تعزيز شمولية المجتمعات وإدماج الفئات المهمّشة تقليديًا، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يواجهون خطر

الإقصاء والتهميش، وهذا بنص المادة (٢٩) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تحرص على ضرورة تمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، وإلزام الدول الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة لضمان ذلك (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦).

ولتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة فعالة في إدارة الشؤون العامة، ألزمت الفقرة (ب) من المادة(٢٩) الدول باعتماد تدابير إيجابية لتشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة فعالة في المنظمات والأحزاب السياسية والرابطات والجمعيات غير الحكومية المعنية بحياة البلد العامة والسياسية، وكذلك في إنشاء منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والانضمام إليها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. (**اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،٢٠٢١**)، وتعد هذه إجراءات إيجابية لتشجيع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المنظمات والأحزاب والجمعيات السياسية والمدنية، وكذلك دعم تأسيس منظماتهم الخاصة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ورغم ذلك، ما يزال عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يشغلون مناصب قيادية داخل الأحزاب السياسية في العالم منخفضًا جدًا، على الرغم من الجهود المبذولة لتمكينهم وزيادة تمثيلهم السياسي، إلا أن هناك البعض ممن يدعم وصولهم وتضمين أصواتهم وتضخيم نفوذهم السياسي والعمل باتجاه عمليات الحوكمة لتكون أكثر شمولاً لهم عند تطوير أولويات الأحزاب السياسية. (مجلس حقوق الإنسان،٢٠١١)

واعتمادًا على ذلك، وكون الأردن جزءًا من المنظومة الدولية المتقدمة، تشكل الأحزاب السياسية فيها ركيزة أساسية ومبدأ أساسيًا في النظام الديمقراطي الأردني، وهذا مؤشر على تطور هذا المجتمع وتقدمة وتميزه، ويظهر ذلك من خلال العلاقة بين الحكومة والشعب من جهة، ومن جهة أخرى مساعدة المواطنين بكافة شرائحهم في تحقيق مصالحهم في كافة قطاعات الحياة، كما تعتبر الحكومة والأحزاب السياسية وسيلة يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في صنع القرار السياسي، ويتم من خلال المفاضلة بين الأحزاب وبرامجها السياسية، واختيار الأفضل لتمثيلهم في السلطة والدفاع عن حقوقهم وتلبية احتياجاتهم (الكركي، ٢٠٢٥)؛ وخلاصة القول؛ تُعد الأحزاب السياسية في الأردن ركيزة أساسية للنظام الديمقراطي، إذ تعبّر عن تطوّر المجتمع المدني، وتُسهم في تحقيق التوازن بين الحكومة والمواطنين، من خلال تمكين جميع فئات المجتمع، بمن فيهم من ذوي الإعاقة، من المشاركة في صنع القرار السياسي.وتسلط الدراسة الحالية الضوء على الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك باعتبارهم شريحة مهمة من المجتمع الأردني ودورهم في المشاركة السياسية الحزبية وتأثير ذلك على توافقهم النفسي والاجتماعي في هذا المجتمع الذي ينتسبون إليه. (فريحات، إيمان، ٢٠١٢)

0

ويرى الباحث أن دراسة هذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة، حيث يعتبر من الأمور التي تعود بالفائدة النفسية والاجتماعية على الأشخاص ذوي الإعاقة، لأنهم يعانون جملة من المشكلات النفسية والانفعالية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمهنية والفنية التي لا زالت تتراكم عليهم والتي تترك آثارًا سلبية، وفي ظل ذلك يؤكد الباحث أنه من الأخطاء الكبيرة التي يقع فيها الباحثون في هذا المجال؛ هو تجاهلهم للبعد النفسي والاجتماعي في تحليل الظاهرة السياسية في المجتمع، وبناءً على ذلك، فإن علاقة السياسة بعلم النفس في الوقت الحالي أصبحت علاقة متزايدة وبشكل متواتر، وباعتراف واضح وظاهر بين السياسين والنفسيين في تحليل مثل هذه الظواهر والتي تمثل أمرًا ضروريًا ومهمًا للغاية، إذا ما رغب الجميع تفهم هذه الظواهر في أبعادها الحقيقية الصحيحة، والتي تتمثل في المشكلات النفسية والاجتماعية التي قد ترتبط بالإعاقة في حد ذاتها، وفي الإطار الاجتماعي والاتجاهات الاجتماعية والمنزلية والمدرسية والقوالب سابقة التجهيز، التي تحتم على المعوقين أن يتقولبوا فيها بغض النظرعن ملاءمتها أو عدم ملاءمتها لهم، والتي تفرضها توقعات المجتمع وتصوراته الشائعة أو المتوازنة فرضًا على المعوقين، ومن هنا تكمن صعوبة عملية التوافق لهؤلاء المعوقين مع مجتمعاتهم. (كباجة وكراز، ٢٠٠٨)، لذا؛ يؤكد الباحث على أن دراسة هذا الموضوع له أهمية كبيرة لما له من أثر نفسي واجتماعي على الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يعانون من مشكلات انفعالية واجتماعية واقتصادية متعددة، ويشير إلى أن من الأخطاء الشائعة في الدراسات السابقة إغفال البعد النفسي والاجتماعي في تحليل الظواهر السياسية، رغم أن العلاقة بين السياسة وعلم النفس أصبحت وثيقة في العصر الحديث، حيث تُعتبر عملية الدوافع والتوافق النفسي والاجتماعي من العناصر المهمة للنجاح في جميع مجالات الحياة لذوي الإعاقة والمرتبطة بمشاركتهم وممارستهم بأنشطة سياسية معينة، أو العزوف عن ذلك.

فالأشخاص ذوي الإعاقة من أكثر الناس احتياجًا إلى التمتع بقدر مناسب من التوافق النفسي والاجتماعي من أجل حالة الاتزان الداخلي لديهم، والتي تظهر من خلال الشعور بالرضا والثقة بالنفس، والقدرة على إشباع الحاجات والرغبات، والاعتماد على النفس قدر المستطاع، وثم محاولة التغلب على الشعور بالألم والقصور نتيجة الإعاقة المصاحبة لهم، والتعايش معها، ثم التغلب على ما ترتب ونتج عنها من آثار سلبية، ليستطيعوا إثبات ذواتهم ويصبحون فاعلين على قدر يمنحهم ذلك التوافق والأمن النفسي والاجتماعي برغم تلك الضغوط النفسية والاجتماعية التي تصاحبهم (الزهراني، ٢٠١٩)؛ ومن جانب آخر فإن رعاية الإسلام لهذه الفئات كبيرة من حيث توفير مزيد من الحقوق لهم، والإعفاء من بعض الواجبات عليهم،

ليحصل التوازن والتكافؤ بين معطيات كل إنسان وقدراته من أجل عيش جميع الناس حياة كريمة، فالتوافق النفسي والاجتماعي يمثل عنصرًا أساسيًا للنجاح في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يمنحهم الشعور بالرضا والثقة بالنفس، والقدرة على التكيف مع الإعاقة وتقبّلها، والتغلب على آثارها السلبية، كما يتيح لهم الشعور بالقيمة الذاتية والفاعلية المجتمعية، وهو ما تؤكد عليه التربية الإسلامية التي كرّمت الإنسان ووفرت له من الحقوق ما يضمن التوازن والتكافؤ بين قدراته وظروفه (العنزي، ٢٠١٨).

لذلك فإن فهم التوافق النفسي والاجتماعي لذوي الإعاقات يتطلب الاهتمام بهم وببيئتهم، فالتوافق هو المحصلة النهائية لتفاعل الشخص ذوي الإعاقة مع البيئة التي يعيش فيها، وليس هناك بيئة من غير أفراد ولا أفراد من غير بيئة، وهكذا تكون هي حالة الاتزان الداخلي للشخص ذوي الإعاقة ليكون راضيًا عن نفسه ومتقبلًا لها، وصولًا إلى صحته النفسية والاستمتاع بها وبحياة خالية من القلق والتوتر، وبعلاقات اجتماعية طبيعي،ة ومشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية والاجتماعية وغيرها، وكذا تقبل القيم والعادات والتقاليد في مجتمعه، وتتضمن أيضًا صحته النفسية قدرته على تغيير سلوكه وعاداته والانسجام مع ظروف هذه البيئة والتوافق معها، وامتلاكه القدرة على الانسجام والتفاهم والترابط والتآلف مع الآخرين. (دوسة، حسين، وآخرون، ٢٠١٨)

وباستقراء مخرجات التوافق النفسي والاجتماعي عند الاشخاص ذوي الإعاقة في البلدان العربية، ورغم الجهود المبذولة، فإنه لا يزال مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى هؤلاء الأشخاص متدنيًا نسبيًا، ويغلب على وضعهم الاستثناء والتهميش في المشاركة السياسية، وقد يكون ذلك بسبب ضعف الوعي المجتمعي بأهمية دورهم، واستمرار النظرة النمطية إليهم على أنهم غير أكفاء، وقد أثر ذلك في استمرار بعدهم عن الساحة الرسمية في المشاركات السياسية، نتيجة مجموعة من المصاعب التي يواجهها هؤلاء، وقد يعود ذلك إلى النظرة المجتمعية إليهم على أنهم ليسوا أكفاء في هذه المجالات، وجدير بالذكر أن الإصرار على رسم صورة نمطية لهذه الفئة تعود إلى قلة وعي المجتمعات بأهمية الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات السياسية النيابية والحزبية وغيرها (عبد الرحمن، ٢٠٢٠).

وخلافًا لهذه النظرة النمطية، فإن نظرة الإسلام لهذه الشريحة من المجتمع تحظى بمزيد من التقدير والاحترام، حيث اهتمت التربية الإسلامية بالإنسان بدون تمييز أو استثناء، فقد أولى الإسلام اهتمامًا بالغًا بالإنسان ككائن مكرّم، دون تمييز بسبب الإعاقة أو غيرها، كما جاء في قوله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (سورة الإسراء، آية ٧٠) ، حيث وضع الله سبحانه وتعالى

القواعد الثابتة لتوفير الحياة الطيبة للفرد من حيث كونه إنسانا، فسخر الكون لخدمته، وأظهر أن معيار التفاضل بين البشر هو التقوى فقط.

واعتمادا على الآية الكريمة في مبدأ المساواة والعدالة بين الناس على هذه الأرض، فإن الدستور الأردني لعام (١٩٥٢) قد اعتمد عليها واستند لها، حين نصّ على حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية ضمن إطار القانون، ما يعزز مبدأ التكافؤ والتوافق الاجتماعي بين جميع المواطنين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

حيث وضح الدستور من خلال ما نص عليه في الفصل الذي يتناول حقوق الأردنيين وواجباتهم والوضع القانوني في المشاركة السياسية تحديدا، بأن "الدولة تكفل حرية الرأي، ولكل أردني أن يعبر بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون، وكذلك للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف الدستور"، ومن خلال النظرة العميقة لهذا النص الدستوري من وجهة نظر الباحث، يعتبر في صلب مكونات التوافق النفسي والاجتماعي لجميع أفراد المجتمع الأردني الواحد دون استثاء، وبما أن الاشخاص ذوي الإعاقة جزءًا أصيلًا من هذا المجتمع وفق نص الدستور، يجب أن لا تعتبر الإعاقة سببًا يحول دون مشاركتهم السياسية، وأن أسس التعامل مع ذوي الإعاقة يجب أن تتم على أساس القبول في التنوع وليس الإقصاء. (الدستور الأردني،١٩٥٣)

وفي هذا السياق رفع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٢٠، توصيات دقيقة تهدف لجعل قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية أكثر شمولًا وحساسية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمتعلقة بنصوص الأهلية القانونية، وبعض الأوصاف المتعلقة بالأحوال الشخصية، وتوفير التسهيلات التي تزيد من نسبة إشراك ذوي الإعاقة في صنع القرار السياسي، والتوجه إلى أنسنة الخطاب مع هؤلاء كونهم يشكلون فئة كبيرة في المجتمع، مع الحفاظ على عدم انتقاء المصطلحات ذات النظرة الرعائية، ورفض مبدأ القوائم الوطنية داخل المجلس النيابي، لأنها وجهًا آخر من التهميش وانحسار فرص الترشحِ. (المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام (٢٠٢٠)

ووفقًا لهذا الصادر عن المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام (٢٠٢٠)، تم توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة المستقلة للانتخاب تهدف لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بالانتخابات النيابية للعام (٢٠٢٠)، وتقديم الدعم الفني والمادي لتوفير متطلبات وصول هؤلاء الأشخاص لمراكز الاقتراع النموذجية، وإعداد قوائم التحقق لضمان توفر الترتيبات

التيسيرية والأشكال الميسرة في مراكز الاقتراع لهم. (المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،٢٠٢٠)

وفي هذا السياق دعت نافي بيليه، (٢٠١٢) المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى إزالة الحواجز التي تعيق مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والشؤون العامة. وقالت أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف: "إن التصديق على معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ليس كافيًا في حد ذاته لضمان تمتعهم بكافة حقوقهم في كل المجالات"، مشيرة إلى أنه بشكل عام تتطلب المادة (٢٩) في المعاهدة، من الدول اتخاذ الخطوات الملائمة لتعزيز توفير البيئة المناسبة التي يتمكن فيها الأشخاص ذوو الإعاقة من المشاركة بشكل عال وكامل في تسيير الشؤون العامة بدون تمييز وعلى أساس التساوي مع الآخرين، وتشمل تلك الخطوات إزالة جميع الحواجز القانونية والجسدية التي تمنع ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في المشاركة في الحياة السياسية والعامة في بلدانهم. (مجلس حقوق الانسان،٢٠١٢)

وبناءً على ما سبق؛ يمكن القول إن الإعاقة ليست سببًا يحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال السياسي والحزبي، بل يجب التعامل مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس القبول بالتنوع لا الإقصاء، واعتبارهم جزءًا أساسيًا من المجتمع الأردني.

مع التنويه إلى أن القوانين والمعايير الدولية السائدة قد أكدت على ضرورة مشاركة أفراد المجتمع بشرائحهم المختلفة، وحتى الإتفاقية الدولية الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة أكدت على هذا المفهوم وأعطت التزامات ومسؤوليات لأهمية إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في الحياة السياسي والحزبية.

ولهذا يجب إتاحة الفرصة للأشخاص من ذوي الإعاقة المشاركة في العملية السياسية الحزبية في الأردن من خلال توجهات السلطات العليا على تشجيعهم على المشاركة، وأيضًا يجب أن تهتم السياسات المرتبطة بالخطط السياسية والوطنية بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية بشكل عام والحزبية على وجه الخصوص، وأن يبدأوا من أنفسهم ويحاولون رسم السياسات العامة التي تعنى بهم وبمجتمعهم وإبراز التحديات التي تواجههم في هذا المجتمع، وأن لا يرسم الأشخاص العاديين مسار حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات وخصوصا السياسية منها، لأنهم هم الفئة الأكثر معرفة بما يلمس حاجاتهم. (عاشور، قياتي،٢٠٢٣)، حيث تؤكد القوانين والمعايير الدولية على ضرورة مشاركة جميع فئات المجتمع في الحياة السياسية، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، كما تُلزم الاتفاقية الدولية لحقوقهم الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لإتاحة الفرص أمامهم في هذا المجال.

٥

لذلك، ينبغي إتاحة الفرصة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في العملية السياسية الحزبية في الأردن من خلال سياسات وطنية تشجعهم على الانخراط السياسي، وتمكينهم من التعبير عن احتياجاتهم ومشكلاتهم بأنفسهم، بدل أن يعبّر عنها الآخرون نيابة عنهم.

وبناءً على ذلك، يتضح أن مؤشرات التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة تتأثر بمدى واقعية نظرتهم للحياة وتقبّلهم لذواتهم، وبقدر ما يتوافر لديهم من دعم مجتمعي واتجاهات إيجابية تجاههم، كما يسهم الوعي المجتمعي والتسامح والمسؤولية الاجتماعية في تعزيز هذا التوافق وتحقيق الاندماج النفسي والاجتماعي لهم في المجتمع.

تعريفات مصطلحات الدراسة:

التوافق في اللغة: كما ورد في المعجم الوسيط: "التوافق يعني أن يسلك المرء مسلك الجماعة ويتجنب ما عنده من شذوذ في الخلق والسلوك، **والتوافق النفسي والاجتماعي اصطلاحًا:** هو"عملية ديناميكية مستمرة تتناول السلوك والبيئة بالتغيير والتعديل حتى يحدث التوازن بين الفرد والبيئة".

١. **ويعرف الباحث التوافق النفسي والاجتماعي إجرائيًا على أنه:** استجابة أفراد عينة البحث من الأشخاص ذوي الإعاقة على مقياس التوافق النفسي والاجتماعي.
٢. **وتعرف المشاركة السياسية لغةً بأنها:** "مشتقة من الفعل شارك في الشيء بمعنى كان له نصيب منه وهي الربط بين الفرد والكل". **وتُعرف اصطلاحًا بأنها:** "العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورًا في الحياة السياسية والمجتمعية، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم من خلال الأنشطة المباشرة أو غير المباشرة".

ويعرف الباحث المشاركة السياسية إجرائيًا بأنها: مدى وعي الشخص ذوي الإعاقة بالأمور السياسية التي تدفعه لصنع القرار السياسي عن قناعة وتفكير مسبق، ومدى إيمان الكيانات السياسية من أحزاب سياسية وغيرها من إشراك الشخص ذوي الإعاقة في صنع القرار السياسي كون المشاركة السياسية تعمل على زيادة الوعي والارتقاء بإدراك ذوي الإعاقة بأمور وطنهم السياسية.

٣. **ويعرف الحزب السياسي في مختار الصحاح لغة بأنه:** "حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضًا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، وكلمة (حزب) لغة تفيد الجمع من الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما. و**يعرف اصطلاحًا بأنه:** "كل تجمع بين الأشخاص الذين يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك

بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حوله والسعي للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة".

ويعرف الباحث الحزب السياسي إجرائيًا بأنه: تنظيم جماعي يضم مجموعة من الأشخاص الذين يشتركون في أفكار سياسية أو اهداف مشتركة ويعملون معًا للتأثير على صنع القرار السياسي داخل الدولة.

مشكلة الدراسة:

من خلال عمل الباحث كعضو هيئة تدريس بجامعة البلقاء التطبيقية في مجال التربية الخاصة ومتابعته المستمرة لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، وفي ظل سماح الدولة الأردنية تشكيل الأحزاب السياسية لكافة أطياف المجتمع الأردني وفق الدستور الأردني المعمول به بما لا يتعارض معه ووفق مصلحة الوطن، وجد الباحث أن الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن وهم شريحة مهمة ولا يستهان بنسبتها المئوية التي بلغت وفق بيانات المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتمادًا على إحصائيات التعداد العام للسكّان والمساكن لعام (٢٠١٥) في الأردن (١٣،٩%) عن باقي الإعاقات الأخرى، كما تبين أن نسبة الأفراد الذكور أعلى تسجيلاً للإصابة بالإعاقة السمعية والبصرية، بينما نسبة الإناث قد أظهرت أعلى تسجيلاً للإعاقة الحركية ووفقا للتوزيع المئوي التالي: الإعاقة البصرية (٠.٦%)، الإعاقة السمعية (٠.٤.٨%)، الإعاقة الحركية (٠.٣.١%)، ويتبين من خلال هذه النسبة ضرورة توافر وعي لهؤلاء الأشخاص بذواتهم والذي يمهد لهم النجاح في جميع جوانب حياتهم ومنها المجال السياسي الحزبي الذي يمكن أن يمثلهم أو يتمثلون من خلاله، كما تُظهر هذه الأرقام أن فئة ذوي الإعاقة تشكّل شريحةً مجتمعية مهمة تستدعي الاهتمام والتمكين السياسي، إلا أن ضعف الوعي المجتمعي بحقوقهم، إلى جانب ضعف الوعي الذاتي لديهم بأهمية المشاركة السياسية، أدى إلى محدودية انخراطهم في الحياة الحزبية والعامة، لذا؛ تتمثل مشكلة الدراسة في **غياب الوعي الكافي لدى ذوي الإعاقة والمجتمع كليهما حول أهمية المشاركة السياسية الحزبية**، وما لذلك من أثرٍ على توافقهم النفسي والاجتماعي، ويقتضي ذلك السعي إلى تطوير برامج توعية سياسية موجهة لهم، بالتعاون بين الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، بما يعزز اندماجهم في الحياة العامة ويحدّ من الصورة النمطية السائدة عنهم.

0

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في **أثر المشاركة السياسية الحزبية على التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن**، وهو مجال نادر التناول في الأدبيات العربية، خاصة على مستوى الدراسات الميدانية، وتتمثل أهمية الدراسة في:

- الإسهام في تعزيز الوعي السياسي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من ممارسة حقوقهم في المشاركة السياسية على قدم المساواة مع الآخرين.
- توفير بيئة مهيّأة وشاملة تتيح لهذه الفئة ممارسة حقوقها السياسية من خلال التسهيلات والترتيبات اللازمة لضمان مشاركتهم الفاعلة.
- تعميق الإحساس بالانتماء الوطني لديهم من خلال إدراك أن المشاركة السياسية واجب وطني يعبّر عن الانتماء الحقيقي للوطن.
- رفع مستوى التوافق النفسي والاجتماعي عبر الشعور بالجدوى والمردود الإيجابي للمشاركة في الشأن العام، مما يعزز الصحة النفسية والتكامل الاجتماعي.
- دعم السياسات الوطنية التي تؤكد أهمية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع وتنفيذ القرارات العامة، بما يضمن العدالة وتكافؤ الفرص.
- تعزيز النصوص التشريعية والتطبيقية التي تضمن حقوقهم السياسية، وتيسّر إيصال آرائهم ومقترحاتهم بحرية ووضوح.
- تمثل الدراسة محاولة علمية رائدة في البيئة الأردنية لربط المشاركة السياسية الحزبية بالتوافق النفسي والاجتماعي، مما يمنحها عنصر الأصالة والتفرد.

أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة الحالية في التعرف على دوافع المشاركة السياسية الحزبية وأثرها على التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن، وذلك من خلال الأهداف التفصيلية الآتية:

- تحديد دوافع المشاركة السياسية الحزبية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن، وبيان أثرها على التوافق النفسي والاجتماعي لديهم.
- التعرف على أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية على التوافق النفسي والاجتماعي تبعًا لمتغير العمر.
- تعرف أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية على التوافق النفسي والاجتماعي تبعًا لمتغير نوع الإعاقة.

- تحديد أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية على التوافق النفسي والاجتماعي تبعًا لمتغير المؤهل العلمي.
- الكشف عن أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية على التوافق النفسي والاجتماعي تبعًا لمتغير الجنس.

تساؤلات الدراسة:

بناءً على الأهداف السابقة، سعت الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن على **التوافق النفسي والاجتماعي** لديهم؟
٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة تعزى إلى **العمر**؟
٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة تعزى **إلى نوع الإعاقة؟**
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية على التوافق النفسي والاجتماعي تبعًا لمتغير **المؤهل العلمي؟**
٥. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية على التوافق النفسي والاجتماعي تبعًا لمتغير **الجنس؟**

الدراسات السابقة:

تتطلب الدراسات البحثية العلمية من الباحث التعرف على الدراسات والبحوث التي تتعلق بموضوع دراسته، لأنها تعتبر الركيزة الأساسية لأي دراسة علمية وذلك لمساعدة الباحث في تحديد وصياغة دراسته أو بحثه بدقة، ويتم ذلك من خلال الحقائق والنظريات والتعميمات والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، وبما يتعلق بموضوع هذه الدراسة فقد رُصد بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع ذوي الإعاقة والمشاركة السياسية لديهم وبتعدد مستوياتها العلمية المختلفة كأطروحات دكتوراة ورسائل ماجستير وبحوث ودراسات علمية، وتنوع مداخلها وزوايا مناقشتها ومعالجتها للموضوع، وسوف يعرض الباحث بعض الدراسات القريبة من مسار دراسته من خلال المنهج العلمي المستخدم وأدوات الدراسة وأهدافها ونتائجها والقضية المطروحة في الدراسة وموقف الدراسة الحالية منها وأوجه الاتفاق والاختلاف من الدراسات السابقة، وفيما يلي أبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي:

٥

١- **دراسة المشاقبة، والحجازين، (٢٠٢٣):** بعنوان *"المحددات الاجتماعية المؤثرة على الأدوار السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن"*، وهدفت إلى تحليل المحددات الاجتماعية المؤثرة على الأدوار السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، وتحديد أثر هذه المحددات على الأدوار السياسية وأسباب المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، واستخدم الباحثان في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن أكثر أشكال المشاركة السياسية لذوي الإعاقة هي التصويت في عملية الانتخابات، وثم العضوية النشطة في الجمعيات الخيرية، والعضوية الفاعلة في مؤسسات المجتمع المحلي، كما أظهرت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للمحددات الاجتماعية على الأدوار السياسية لذوي الإعاقة في الأردن، وأوصت الدراسة إلى زيادة الاهتمام بذوي الإعاقة في الأردن، والعمل على زيادة الوعي لدى المجتمع الأردني بأهمية المشاركة السياسية ودمجهم في المجتمع ورفع درجة الوعي لديهم بأهمية المشاركة السياسية كحقوق مكتسبة كفلها لهم الدستور.

٢- **دراسة عاشور، قياتي (٢٠٢٣):** في دراسته بعنوان: "المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر: الواقع، التحديات، وآفاق المستقبل"، والتي هدفت إلى الوقوف على مستوى المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وقد استخدم الباحث المنهجية الأنثروبولوجية والتي اعتمد في جمع بياناتها على أداة المقابلات شبه الموجهة، وكانت عينة دراسته مكونة من ثلاث فئات: (ضِعاف البصر، وضِعاف السمع، وضِعاف الجسد)، وتم استخدام التحليل الكيفي في سياق الأدبيات ذات الصلة والنماذج الطبية والاجتماعية للإعاقة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية في السياسة كانت في حدها الأدنى، وأن الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية عاقت مشاركتهم في الأنشطة السياسية، كما كشفت النتائج أن العقبات الأكثر شيوعًا كانت ضعف التواصل، ومواقفهم السلبية تجاه السياسة والسياسيين، والبيئات المادية التي لا يمكن الوصول إليها، والفقر والتعليم الرسمي المنخفض، وأظهرت الدراسة أيضا عن الفرص التي من أبرزها التشريعات القانونية، والمبادرات الوطنية.

٣- **دراسة الداغر، مجدي (٢٠٢٢):** بعنوان "استخدامات ذوي الإعاقة لشبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في مصر (٢٠١١-٢٠٢٠)، *واعتمدت المنهج المسحي، وطبقت استبانة على عي*نة من (٢٠٠) فرد من ذوي الإعاقة، وأظهرت النتائج أن منصة "فيسبوك" كانت الأكثر استخدامًا لدى المشاركين، وأنها ساهمت بدرجة

متوسطة في تعزيز الوعي السياسي، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن صفحات الفيس بوك قد تصدرت مواقع التواصل الاجتماعي تفضيلا لدى ذوي الإعاقة الذين لا يعانون من الإعاقة السمعية والبصرية، لما يتميز به عن غيره في درجة إشباع هؤلاء لجميع احتياجاتهم المعرفية وشغل وقت فراغهم والاسترخاء وغيرها، كما توصلت الدراسة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي قد اهتمت بقضاياهم بنسبة (٤٥،٥) وهذا يعني أن ذوي الإعاقة يهتمون بالموضوعات العامة على حساب قضاياهم الخاصة التي تعنى بهم.

٤- **دراسة حياصات، وآخرون، (٢٠٢٠):** بعنوان "مشاركة الأفراد ذوي الإعاقة في الأنشطة السياسية في الأردن وتعزيز الاندماج الاجتماعي"، واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي وذلك من خلال استخدام المقابلات شبه المنظمة مع (١٦) مشاركًا من ذوي الإعاقة، وتوصلت إلى أن أبرز العقبات كانت ضعف التواصل، والمواقف السلبية تجاه السياسة، والبيئات غير المهيّأة، مما يحدّ من فرص اندماجهم السياسي، ومواقفهم السلبية تجاه السياسة والسياسيين، والبيئات المادية التي يتعذر الوصول إليها.

٥- **دراسة التاج، والحراحشة (٢٠١٨):** بعنوان "القوانين والتشريعات والحقوق الخاصة بالاشخاص ذوي الإعاقة (التجربة الأردنية)"، والتي هدفت إلى التعرف على واقع القوانين والتشريعات والحقوق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، استخدم الباحثان في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وعرضت الدراسة الواقع التشريعي والحقوقي لذوي الإعاقة– في الأردن، وأظهرت الدراسة أن قانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٢٠) لسنة (٢٠١٧) اشتمل على (٥٢) مادة تميزت هذه المواد بالشمول وتفادت الفجوات التي وجدت في القوانين السابقة المتعلقة بذوي الإعاقة، وأظهرت الدراسة أهم المستجدات في القانون الجديد والمتمثلة في جانب العقوبات لمخالفة أي بند من بنود القانون، كما أظهرت الدراسة أن هناك توسعة في مظلة القانون المقدمة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة لتشتمل على خدمات متنوعة وعديدة، وأوصت هذه الدراسة إلى ضرورة العمل على تطبيق جميع بنود القانون الجديد، وإجراء دراسات لمعرفة آراء ذوي الإعاقة وأسرهم في مواد هذا القانون.

٦- **دراسة إبراهيم، شيماء (٢٠١٦):** فقد استهدفت في دراستها تسليط الضوء على "المشاركة السياسية وعلاقتها بتقدير الذات لدى عينة من المكفوفين"، واستخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة دراستها مكونة من (٢١) طالباً وطالبة من المكفوفين في المرحلة الثانوية بمدرسة النور للمكفوفين بسوهاج للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥، كما استخدمت الباحثة في دراستها مقياس المشاركة السياسية، ومقياس تقدير الذات، وكانت نتائج دراستها مؤكدة على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين

٥

الذكور والإناث في تقدير الذات، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في المشاركة السياسية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إقامة لقاءات ومناقشات سياسية تجمع بين المكفوفين مع أقرانهم المبصرين حتى تزداد ثقة المكفوف بنفسه كفرد له طاقاته التي ينبغي على المجتمع احترامها.

٧- **دراسة المجالي، تقى (٢٠١٦):** بدراسة مقارنة – تناولت فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لذوي الإعاقة بين الشريعة الإسلامية والتشريع الأردني والمواثيق الدولية لا سيما الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة، وهدفت الدراسه إلى بيان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأساسية والتركيز على الجانب الحقوقي الشامل من أجل المطالبة بها بوصفها حقوقا أساسية للإنسان، كما هدفت دراسته إلى زيادة وعي المجتمع والجهات الرسمية بأهمية الحصول على هذه الحقوق وفقا لمنظومة تشريعية واضحة تدعم المساواة وتكافؤ الفرص، وأظهرت هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: عدم توفر المنظومة التشريعية الداعمة لحصول هذه الفئة على حقوقها بشكل طبيعي، ونقص الكوادر المدربة علميا وفنيا للتعامل مع حقوق هذه الفئة، وقد أوصت الباحثة بضرورة تعديل واستحداث تشريعات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة لهذه الفئة.

٨- **دراسة أبو مساعد، حمدي (٢٠١٢):** حيث هدفت إلى تعرف دور المشاركة السياسية لذوي الإعاقة الحركية – دراسة مقارنة والتي ازداد من خلالها الوصول إلى تصور عن وضعية المشاركة السياسية لدى المعوقين حركيا، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستطلاعي، واستمارة استبيان طبقت على عينة مكونة من (١٥٠) شخصا من ذوي الإعاقة الحركية، وأظهرت نتائج دراسته إلى أن قيمة مستوى المشاركة السياسية لعينة الدراسة قد وصل إلى (٠.٤٣) وهي نتيجة تدل على أن مستوى المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية ما زال ضعيفاً في المجتمع المصري، وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطة للدمج السياسي للمعوقين في الحياة العامة.

التعليق على الدراسات السابقة:

١- توصلت نتائج الدراسات السابقة إلى أن المشاركة السياسية لذوي الإعاقة أثبتت عدم كفاءتها وفاعليتها في تنشيط قدراتهم الشخصية والاجتماعية وتمكينهم من الانخراط في علاقات إيجابية وتفاعلات اجتماعية مثمرة مع مجتمعهم الذي ينتمون إليه نتيجة نظرة المجتمع التقليدية، وضعف الدور المجتمعي في تقديم الخدمة والمساندة لهم وهو ما أكدت علية دراسة (عاشور ٢٠٢٣، وداغر ٢٠٢٢، وحياصات ٢٠٢٠، وحجازين ٢٠١٩).

٢- وتشابهت بعض الدراسات في تركيزها على القوانين والتشريعات والحقوق السياسية الخاصة بذوي الإعاقة وهو ما أكدت علية دراسة (التاج ٢٠١٨، والمجالي ٢٠١٦).
٣- وتفردت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٦) بتسليط الضوء على دور المشاركة السياسية لذوي الإعاقة وعلاقتها بتقدير الذات والتي توصلت إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بتقدير الذات بين الذكور والإناث في المشاركة السياسية.
٤- ساعدت الدراسات والبحوث السابقة الباحث على استنباط موضوع الدراسة ومشكلتها وأسئلتها وفروضها العلمية وهو ما تتميز به الدراسة الحالية عن بقية الدراسات السابقة والتي تبحث في بيان أثر المشاركة السياسية الحزبية على التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، في حين أن الدراسات السابقة تناولت المشكلات التي تتعلق بذوي الإعاقة وموضوع المشاركة السياسية، ومن هنا تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها من أولى الدراسات التي تبحث في هذا الموضوع والتي أعطاها عنصر الأصالة والتفرد، كما تتميز أيضا باعتمادها على الاستبانة كأداة في جمع البيانات من الاشخاص ذوي الإعاقة حول التوافق النفسي والاجتماعي من خلال المحددات النفسية والاجتماعية المؤثرة على الأدوار السياسية الحزبية لذوي الإعاقة في الأردن.

إجراءات الدراسة ومنهجيتها:

يتمثل الغرض الأساسي من هذه الدراسة في تكوين مفاهيم لها قيمة كبيرة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة (الحركية والسمعية والبصرية) في الأنشطة السياسية الحزبية، واستكشاف الفرص المتاحة أمامهم في آفاق المستقبل والتحديات التي تواجههم وتمنعهم من ذلك، ولهذا اعتمدت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي التحليلي باعتبارهما الأنسب لموضوع الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار مجتمع الدراسة من ذوي الإعاقة البالغين (السمعية والبصرية والحركية) في إقليم الوسط الذي يحتوي على النسبة الأعلى من هؤلاء الأشخاص ومما تزيد أعمارهم عن (٢٥) عاما، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية لشمول هذا الإقليم على الكثافة السكانية في المملكة الأردنية من ذوي الإعاقات قيد الدراسة والتي بلغت (١٨٠) شخصا ممثلا لمجتمع وموضوع الدراسة.

جدول (١): التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعة تبعاً للسمات الديموجرافية

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة المئوية
نوع الإعاقة	سمعية	٥٠	٢٧.٨
	بصرية	٥٠	٢٧.٨
	حركية	٨٠	٤٤.٤
	المجموع	١٨٠	%١٠٠
مستوى التحصيل الدراسي	مرتفع	٣٤	١٨.٩
	متوسط	٨٠	٤٤.٤
	متدني	٦٦	٣٦.٧
	المجموع	١٨٠	%١٠٠
العمر	(٢٥–٤٠)	٥٠	٢٧.٨
	(٤١–٥٥)	٩٢	٥١.١
	(٥٦–٧٠)	٣٨	٢١.١
	المجموع	١٨٠	%١٠٠
الجنس	ذكر	١٢٩	٧١.٧
	أنثى	٥١	٢٨.٣
	المجموع	١٨٠	%١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق (١) إلى أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من ذوي الإعاقة الحركية والتي بلغت (٤٤.٤%)، بينما تساوت نسبة أفراد العينة ممن يعانون من إعاقة سمعية وبصرية والتي بلغت (٢٧.٨%) لكل منهما، وقد تبين أن النسبة الأكبر من أفراد العينة هم من الحاصلين على المستوى الدراسي (المتوسط) والمتمثل في الدبلوم والتي بلغت (٤٤.٤%)، تلتها نسبة الحاصلين على المستوى الدراسي (المتدني) والمتمثلة في الثانوية العامة فما دون والتي بلغت (٣٦.٧%)، بينما بلغت نسبة الحاصلين على المستوى الدراسي (المرتفع) والمتمثلة في البكالوريوس والشهادات العليا (١٨.٩%).

وفيما يتعلق بالعمر، فقد أشار الجدول (١) إلى تصدر الفئة العمرية (٤١–٥٥ سنة) بنسبة بلغت (٥١.١%) تلتها الفئة العمرية (٢٥–٤٠ سنة) بنسبة بلغت (٢٧.٨%)، ثم الفئة العمرية (٥٦–٧٠ سنة) والتي بلغت (٢١.١%)، ومن حيث الجنس، فقد تبين ارتفاع نسبة (الذكور) من ذوي الإعاقة والتي بلغت (٧١.٧%) مقارنةً بنسبة (الإناث) والتي بلغت (٢٨.٣%).

أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بتصميم أداة قياس الدراسة بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات السابقة وهي استبانة استخدمت لجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة، وتتكون من جزئين: الأول يتكون من البيانات الأولية (نوع الإعاقة، والعمر، والمستوى التعليمي،

والجنس) والجزء الثاني هو عبارات الاستبانة، تكونت من ستة مجالات في (٣٩) عبارة، وصنفت الإجابات على فقرات مقياسي أثر المشاركة السياسية الحزبية على التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية وفقا لمقياس ليكرت الخماسي بحسب أوزانها الرقمية على الشكل التالي (موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، غير موافق بشدة) وبدرجة تنازلية من (٥–١)، ومن أجل تفسير متوسطات الحسابية لتقديرات عينة مجتمع الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس، تم استخدام المعيار الإحصائي التالي وفق الجدول (٢).

جدول (٢): تفسيرات المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة

المتوسط الحسابى	درجة الموافقة
من ١.٠٠ – اقل من ٢.٣٣	منخفضة
٢.٣٤ – اقل من ٣.٦٦	متوسطة
٣.٦٧ – ٥.٠٠	مرتفعة

حيث تم حساب طول الفئة من خلال ناتج (الفرق بين الحد الأعلى للفئة والحد الأدنى للفئة) مقسوما على عدد الفئات، واعتمدت الدراسة على الاستبانة وذلك بعد مراجعة العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة من بعضها في بناء الأسئلة المناسبة التي تضم محاور الاستبيان، وبعد تصميم الاستبانة تم عرضها للتحكيم في ضوء أهداف الدراسة، والتأكد من صدقها وأن العبارات الواردة تقيس ما يجب قياسه.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** هي التي يتم من خلالها تعرف طبيعة أثر المشاركة السياسية الحزبية وانعكاس ذلك على تعزيز التوافق النفسي والاجتماعي لديهم.
- **الحدود المكانية:** وهي عينة ممثلة لمجتمع الدراسة من إقليم الوسط الذي يضم (عمان، والزرقاء، والسلط، ومادبا).
- **الحدود الزمنية:** وهى فترة التطبيق وتوزيع الاستبانة وجمعها وتحليلها إحصائيًا والتي جاءت خلال الشهر السابع من العام (٢٠٢٣) والتي تم فيها الإعلان عن المشاركة السياسية الحزبية لأفراد المجتمع كافة.
- **الحدود البشرية:** وهم عينة ومجتمع الدراسة "الأشخاص ذوي الإعاقة موضوع الدراسة".

مقياس الصدق والثبات للأداة:

أولاً– صدق المقياس: تم حساب صدق المقياس من خلال ما يلي:

- الصدق الظاهري للأداة: وذلك من خلال عرض المقياس على مجموعة من المحكمين المختصين للتأكد من أن المقياس لديه المقدرة على قياس متغيرات الدراسة التي صمم

لقياسه، حيث تم عرضه على المحكمين في مجال التربية الخاصة والعلوم السياسة، وقد تمت الإفادة من ملاحظتهم، وتم إعادة صياغة بعض الأسئلة وفقا لملاحظاتهم، ولقد أقر جميع المحكمين أن المقياس يقيس ما وضع لأجل قياسه.

- صدق البناء للأداة (صدق الاتساق الداخلي): وقد تم تطبيق المقياس على عينة من ذوي الإعاقة موضوع الدراسة عددها (١٦) مبحوثا، وذلك لإيجاد معاملات الارتباط لكل فقرة بالبعد الذي تنتمي إليه، ومعاملات الارتباط والدرجة الكلية.

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات الأداة من خلال استخراج معامل الثبات طبقا لمقياس (ألفا كرونباخ) للاتساق الداخلي بصيغته الكلية والجدول الآتي يوضح قيم كرونباخ ألفا لأداة الدراسة:

جدول (٣): ثبات أداة الدراسة باستخدام مقياس ألفا كرونباخ

الرقم	المجالات	عدد الفقرات	قيمة مقياس كرونباخ ألفا
١	مجال اللباقة اللفظية	٧	٠.٩٠٥
٢	مجال الدوافع الاجتماعية	٧	٠.٨٨٢
٣	مجال الدوافع النفسية	٧	٠.٩٠١
٤	مجال الدوافع الاقتصادية	٦	٠.٧٩٥
٥	مجال الدوافع السياسية	٦	٠.٨٩٣
٦	مجال الدوافع المهنية	٦	٠.٨٩٢
أداة الدراسة		**٣٩**	**٠.٩٧١**

يتبين من الجدول السابق (٣) أن قيمة مقياس ألفا لمجالات الدراسة تراوحت بين (٠.٧٩٥-٠.٩٠٥)، وبلغت قيمة المقياس لأداة الدراسة ككل (٠.٩٧١)، وهي نسب ثبات مرتفعة، مما يدل على ملاءمة أداة الدراسة لتحقيق أغراض التحليل الإحصائي.

المعالجة الإحصائية:

لغرض الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضيتها تم استخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- استخدام مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptiv Statistic Measures) (DSM) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة اعتمادا على النسب المئوية والإجابة على أسئلة الدراسة وترتيب أبعاد الدراسة حسب أهميتها النسبية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية.
- اختبار ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة الدراسة.

- تحليل (ت) للعينة الواحدة (One sample t-test) لاختبار أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن على التوافق النفسي والاجتماعي لديهم.
- تحليل (Independent Sample t-test) وتحليل (Oneway ANOVA) لاختبار دلالة الفروق أثر المشاركة السياسية الحزبية تبعا لمتغيرات الدراسة.

عرض نتائج الدراسة:

يتناول الباحث عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض نتائج المقياس التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق أدوات الدراسة وجمع البيانات وتحليلها، بهدف التعرف على "دوافع المشاركة السياسية الحزبية وأثرها على التوافق النفسي والاجتماعي لدى الاشخاص ذوي الإعاقة (السمعية والبصرية والحركية) في الأردن"، حيث حاولت الدراسة استقصاء الدافعية المبنية على مهارات (اللباقة اللفظية، والاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، والسياسية، والمهنية)، وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة:

وصف مجالات الدوافع (اللباقة اللفظية، والاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، والسياسية، والمهنية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

جدول (٤): وصف مجالات الدوافع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

مجالات الدوافع	الوسط الحسابي	الإنحراف المعيارى	الأهمية النسبية	مستوى الأهمية	ترتيب المجال
مجال اللباقة اللفظية	٣.٩٧٨	٠.٧٢٧	٧٩.٥٦	مرتفع	٤
مجال الدوافع الاجتماعية	٤.٣٠٦	٠.٦٠٣	٨٦.١٢	مرتفع	١
مجال الدوافع النفسية	٤.٠١٥	٠.٦٤١	٨٠.٣٠	مرتفع	٣
مجال الدوافع الاقتصادية	٤.١٥٦	٠.٦٣٤	٨٣.١٢	مرتفع	٢
مجال الدوافع السياسية	٣.٩٣٨	٠.٧٥٦	٧٨.٧٦	مرتفع	٥
مجال الدوافع المهنية	٣.٨٢٦	٠.٨٠٢	٧٦.٥٢	مرتفع	٦
الكلـــــــي	**٤.٠٣٦**	**٠.٦١٨**	**٨٠.٧٢**	**مرتفع**	

من خلال الجدول (٤) يتبين ارتفاع مستوى الأهمية لمجالات الدوافع من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (٤.٠٣٦) والانحراف المعياري (٠.٦١٨) والأهمية النسبية (٨٠.٧٢%)، كما تبين ارتفاع الأهمية النسبية لجميع مجالات الدوافع، حيث تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (٣.٨٢٦–٤.٣٠٦)، وتراوحت قيم الانحراف المعياري بين (٠.٦٠٣–٠.٨٠٢) كما تراوحت الأهمية النسبية بين (٧٦.٥٢%–٨٦.١٢%)، إذ جاء مجال (الدوافع الاجتماعية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٣٠٦) وانحراف معياري (٠.٦٠٣) وأهمية

نسبية (٨٦.١٢%)، بينما جاء مجال (الدوافع المهنية) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٨٢٦) وانحراف معياري (٠.٨٠٢) وأهمية نسبية (٧٦.٥٢%).

وفيما يأتي وصفاً لكل مجال من مجالات الدوافع (اللباقة اللفظية، والاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، والسياسية، والمهنية) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

أولاً- وصف مجال اللباقة اللفظية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

جدول (٥): وصف مجال اللباقة اللفظية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الأهمية	ترتيب المجال
مشاركتي الحزبية تحفاظ على لباقتي اللفظية.	٣.٩٨٩	٨١٢٠.	٧٩.٧٨	مرتفع	٤
مشاركتي الحزبية تحافظة على كفائتي الشخصية.	٤.١٩٤	٧٤٨٠.	٨٣.٨٨	مرتفع	٢
مشاركتي الحزبية توفر لي حرية الحركة.	٤.٢٥٦	٧٧٠٠.	٨٥.١٢	مرتفع	١
مشاركتي الحزبية تسهم في انتشاري اجتماعيًا.	٣.٦٨٩	١.٠٩٠	٧٣.٧٨	مرتفع	٧
مشاركتي الحزبية تحافظ على اعتدال شخصيتي.	٣.٧٨٩	١.٠٢٥	٧٥.٧٨	مرتفع	٦
مشاركتي الحزبية تعمل على تطوير مهاراتي الذاتية.	٣.٩٢٢	٩٣٠٠.	٧٨.٤٤	مرتفع	٥
مشاركتي الحزبية تتفق وقدراتي الشخصية.	٤.٠٠٦	٩٤٣٠.	٨٠.١٢	مرتفع	٣
مجال اللباقة اللفظية	**٣.٩٧٨**	**٠.٧٢٧**	**٧٩.٥٦**	**مرتفع**	

من خلال الجدول (٥) يتبين ارتفاع مستوى الأهمية لمجال اللباقة اللفظية من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (٣.٩٧٨) والانحراف المعياري (٠.٧٢٧) والأهمية النسبية (٧٩.٥٦%)، كما تبين ارتفاع الأهمية النسبية لجميع فقرات مجال اللباقة اللفظية، حيث تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (٣.٦٨٩-٤.٢٥٦)، كما تراوحت الأهمية النسبية بين (٧٣.٧٨%-٨٥.١٢%)، إذ جاءت الفقرة "مشاركتي الحزبية توفر لي حرية الحركة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٢٥٦) وانحراف معياري (٠.٧٧٠) وأهمية نسبية (٨٥.١٢%)، بينما جاءت الفقرة "مشاركتي الحزبية تساهم في انتشاري اجتماعيا" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٦٨٩) وانحراف معياري (١.٠٩٠) وأهمية نسبية (٧٣.٧٨%).

ثانيًا- وصف مجال الدوافع الاجتماعية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

جدول (٦): وصف مجال الدوافع الاجتماعية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الأهمية	ترتيب المجال
مشاركتي الحزبية توفر لي الشهرة محليًا.	٣.٩٢٢	٠.٩٣٠	٧٨.٤٤	مرتفع	٧
لأنني اجد تشجيع من أصدقائي على	٤.٤٥٦	٠.٨١٤	٨٩.١٢	مرتفع	٣

الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الأهمية	ترتيب المجال
مشاركتي الحزبية					
ليزداد أصدقائي ومعارفي من خلال مشاركتي الحزبية	٤.٢٨٣	٠.٧٧٩	٨٥.٦٦	مرتفع	٥
وجدت تشجيعاً من أهلي وأقاربي لمشاركتي الحزبية	٤.٥٤٤	٠.٦٨٨	٩٠.٨٨	مرتفع	١
المشاركة الحزبية هي لأكثر شعبية في بلدي	٤.٤٥٠	٠.٧١٩	٨٩.٠٠	مرتفع	٤
لتحسين وضعي المالي والإجتماعي	٤.٤٨٩	٠.٧٤٤	٨٩.٧٨	مرتفع	٢
لأنها تنمي عادات وقيم اجتماعية	٣.٩٩٤	٠.٨٢٢	٧٩.٨٨	مرتفع	٦
مجال الدوافع الاجتماعية	٤.٣٠٦	٠.٦٠٣	٨٦.١٢	مرتفع	

من خلال الجدول (٦) يتبين ارتفاع مستوى الأهمية لمجال الدوافع الاجتماعية من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (٤.٣٠٦) والانحراف المعياري (٠.٦٠٣) والأهمية النسبية (٨٦.١٢%)، كما تبين ارتفاع الأهمية النسبية لجميع فقرات مجال الدوافع الاجتماعية، حيث تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (٣.٩٢٢–٤.٥٤٤)، كما تراوحت الأهمية النسبية بين (٧٨.٤٤%–٩٠.٨٨%)، إذ جاءت الفقرة "وجدت تشجيعاً من أهلي وأقاربي لمشاركتي الحزبية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٥٤٤) وانحراف معياري (٠.٦٨٨) وأهمية نسبية (٩٠.٨٨%)، بينما جاءت الفقرة "مشاركتي الحزبية توفر لي الشهرة محلياً" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٩٢٢) وانحراف معياري (٠.٩٣٠) وأهمية نسبية (٧٨.٤٤%).

ثالثاً: وصف مجال الدوافع النفسية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

جدول (٧): وصف مجال الدوافع النفسية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الأهمية	ترتيب المجال
تكسبني المشاركة الحزبية الاعتماد على نفسي	٤.٠٧٨	٨٢٩٠.	٨١.٥٦	مرتفع	٣
المشاركة الحزبية تجعل لدى شخصية مؤثرة	٤.١٦٧	٧٣٦٠.	٨٣.٣٤	مرتفع	١
المشاركة الحزبية تزيل مظاهر القلق والتوتر عندي	٣.٨٣٣	٩٢٥٠.	٧٦.٦٦	مرتفع	٧
المشاركة الحزبية تشعرني بالرضا والسرور	٣.٩١٧	٨٣٨٠.	٧٨.٣٤	مرتفع	٦
تكسبني سمات سلوكية جيدة كالجرأة والشجاعة	٤.٠١٧	٧٥١٠.	٨٠.٣٤	مرتفع	٤
تجعلني احصل على احترام الآخرين	٤.١٦١	٧١٨٠.	٨٣.٢٢	مرتفع	٢
تبعدني عن انماط الحياة الروتينية	٣.٩٣٣	٨٥٠٠.	٧٨.٦٦	مرتفع	٥
مجال الدوافع النفسية	٤.٠١٥	٠.٦٤١	٨٠.٣٠	مرتفع	

من خلال الجدول (٧) يتبين ارتفاع مستوى الأهمية لمجال الدوافع النفسية من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (٤.٠١٥) والانحراف المعياري (٠.٦٤١) والأهمية النسبية (٨٠.٣٠%)، كما تبين ارتفاع الأهمية النسبية لجميع فقرات مجال الدوافع

النفسية، حيث تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (٣.٨٣٣-٤.١٦٧)، كما تراوحت الأهمية النسبية بين (٧٦.٦٦%-٨٣.٣٤%)، إذ جاءت الفقرة "المشاركة الحزبية تجعل لدي شخصية مؤثرة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.١٦٧) وانحراف معياري (٠.٧٣٦) وأهمية نسبية (٨٣.٣٤%)، بينما جاءت الفقرة "المشاركة الحزبية تزيل مظاهر القلق والتوتر عندي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٨٣٣) وانحراف معياري (٠.٩٢٥) وأهمية نسبية (٧٦.٦٦%).

رابعاً: وصف مجال الدوافع الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

جدول (٨): وصف مجال الدوافع الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعيارى	الأهمية النسبية	مستوى الأهمية	ترتيب المجال
المشاركة الحزبية ربما تكسبني ماديا	٤.٢٥٠	٠.٨١١	٨٥.٠٠	مرتفع	٢
المشاركة الحزبية تكسبني حوافز كثيرة	٤.٣١١	٧٥٠٠.	٨٦.٢٢	مرتفع	١
تتوفر لدي أدوات المشاركة الحزبية	٤.١٢٨	٩٢٢٠.	٨٢.٥٦	مرتفع	٤
لكثرة الامتيازات الممنوحة للسياسيين	٤.١٦٧	٨٠٩٠.	٨٣.٣٤	مرتفع	٣
لأنها تتيح لي مجال السفر للخارج مجانا	٤.٠٥٠	١.١٥٩	٨١.٠٠	مرتفع	٥
المشاركة الحزبية غير مكلفة ماديا	٤.٠٣٣	٩٠٣٠.	٨٠.٦٦	مرتفع	٦
مجال الدوافع الاقتصادية	**٤.١٥٦**	**٠.٦٣٤**	**٨٣.١٢**	**مرتفع**	

من خلال الجدول (٨) يتبين ارتفاع مستوى الأهمية لمجال الدوافع الاقتصادية من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (٤.١٥٦) والانحراف المعياري (٠.٦٣٤) والأهمية النسبية (٨٣.١٢%)، كما تبين ارتفاع الأهمية النسبية لجميع فقرات مجال الدوافع الاقتصادية، حيث تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (٤.٠٣٣-٤.٣١١)، كما تراوحت الأهمية النسبية بين (٨٠.٦٦%-٨٦.٢٢%)، إذ جاءت الفقرة "المشاركة الحزبية تكسبني حوافز كثيرة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٣١١) وانحراف معياري (٠.٧٥٠) وأهمية نسبية (٨٦.٢٢%)، بينما جاءت الفقرة "المشاركة الحزبية غير مكلفة مادياً" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٤.٠٣٣) وانحراف معياري (٠.٩٠٣) وأهمية نسبية (٨٠.٦٦%).

خامسًا- وصف مجال الدوافع السياسية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

جدول (٩): وصف مجال الدوافع السياسية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعيارى	الأهمية النسبية	مستوى الأهمية	ترتيب المجال
مشاركتي الحزبية من أجل التفوق والتميز السياسي.	٤.٠٠٠	١.٠٤٩	٨٠.٠٠	مرتفع	٢
لرفع اسم بلادي عالياً من خلال مشاركتي الحزبية	٣.٩٥٠	٨٩٩٠.	٧٩.٠٠	مرتفع	٣

الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الأهمية	ترتيب المجال
للاحتكاك مع نظرائي من السياسيين الحزبين في الخارج.	٣.٩٢٨	٨٣٣٠.	٧٨.٥٦	مرتفع	٤
مشاركتي الحزبية تجعلني أتقن مهارات اللعبة السياسية.	٣.٨١٧	٩٨٣٠.	٧٦.٣٤	مرتفع	٥
مشاركتي الحزبية تعرفني بالقوانين الدبلوماسية.	٣.٨١٧	٩٨٣٠.	٧٦.٣٤	مرتفع	٥
مشاركتي الحزبية تشبع مفهوم الذات لدى.	٤.١١٧	٨٦١٠.	٨٢.٣٤	مرتفع	١
مجال الدوافع السياسية	**٣.٩٣٨**	**٠.٧٥٦**	**٧٨.٧٦**	**مرتفع**	

من خلال الجدول (٩) يتبين ارتفاع مستوى الأهمية لمجال الدوافع السياسية من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (٣.٩٣٨) والانحراف المعياري (٠.٧٥٦) والأهمية النسبية (٧٨.٧٦%)، كما تبين ارتفاع الأهمية النسبية لجميع فقرات مجال الدوافع السياسية، حيث تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (٣.٨١٧–٤.١١٧)، كما تراوحت الأهمية النسبية بين (٧٦.٣٤%–٨٢.٣٤%)، إذ جاءت الفقرة "مشاركتي الحزبية تشبع مفهوم الذات لدي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.١١٧) وانحراف معياري (٠.٨٦١) وأهمية نسبية (٨٢.٣٤)، بينما جاءت الفقرة "مشاركتي الحزبية تجعلني أتقن مهارات اللعبة السياسية" والفقرة "مشاركتي الحزبية تعرفني بالقوانين الدبلوماسية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٨١٧) وانحراف معياري (٠.٩٨٣) وأهمية نسبية (٧٦.٣٤) لكل منهما.

سادسًا– وصف مجال الدوافع المهنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

جدول (١٠): وصف مجال الدوافع المهنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الأهمية	ترتيب المجال
مشاركتي الحزبية تجعلني أن أكون سياسياب بارزا.	٣.٥٨٩	١.٠٨٧	٧١.٧٨	متوسط	٥
مشاركتي الحزبية تتيح لي فرصة للعمل.	٣.٦٤٤	١.٠٨٦	٧٢.٨٨	متوسط	٤
مؤسساتنا تهتم في الشخص السياسي الحزبي.	٤.٢٠٠	٨٣٥٠.	٨٤.٠٠	مرتفع	١
الحزب ربما يجعلني وزيرا في المستقبل.	٤.١٠٦	٨٠٦٠.	٨٢.١٢	مرتفع	٢
مشاركتي الحزبية تمكني بعملي بصورة جيدة.	٤.٠٢٢	٩٣٩٠.	٨٠.٤٤	مرتفع	٣
احصل من خلالها على رضا رئيسي في العمل.	٣.٣٩٤	١.١٦٠	٦٧.٨٨	متوسط	٦
مجال الدوافع المهنية.	٣.٨٢٦	٠.٨٠٢	٧٦.٥٢	مرتفع	

من خلال الجدول (١٠) يتبين ارتفاع مستوى الأهمية لمجال الدوافع المهنية من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ الوسط الحسابي العام (٣.٨٢٦) والانحراف المعياري (٠.٨٠٢) والأهمية النسبية (٧٦.٥٢%)، كما تبين ارتفاع الأهمية النسبية لبعض فقرات مجال الدوافع المهنية وتوسط الأهمية النسبية لبعضها الآخر، حيث تراوحت قيم الوسط الحسابي بين (٣.٣٩٤–٤.٢٠٠)، كما تراوحت الأهمية النسبية بين (٦٧.٨٨%–٨٤.٠٠%)، إذ جاءت الفقرة

"مؤسساتنا تهتم في الشخص السياسي الحزبي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٢٠٠) وانحراف معياري (٠.٨٣٥) وأهمية نسبية (٨٤.٠٠%) وبمستوى أهمية مرتفع، بينما جاءت الفقرة "احصل من خلالها على رضا رئيسي في العمل" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٣٩٤) وانحراف معياري (١.١٦٠) وأهمية نسبية (٦٧.٨٨%) وبمستوى أهمية متوسط.

أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن على التوافق النفسي والاجتماعي لديهم:

لتحديد أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن على التوافق النفسي والاجتماعي لديهم، تم إخضاع بيانات الدراسة لتحليل إختبار t للعينة الواحدة (One sample t test)، حيث تم الاعتماد على هذا الاختبار للتحقق من مدى اختلاف إجابات عينة الدراسة عن القيمة (٣.٠) والتي تمثل متوسط اختيار إجابات افراد العينة عن فقرات أداة الدراسة، كما تم الحكم على معنوية قيمة (t) الخاصة بالفرق بين المتوسط الحسابي لاجابات أفراد العينة عن المجال مع المتوسط الحسابي المرجعي (الافتراضي) من خلال قيمة (Sig t)، حيث يكون الفرق ذا دلالة إحصائية إذا كانت قيمة (Sig t) أقل من ٠.٠٥، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول (١١): أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن على التوافق النفسي والاجتماعي لديهم

الدوافع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الافتراضي	الفرق بين المتوسطين	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*
اللباقة اللفظية	٣.٩٧٨	٠.٧٢٧	٣.٠	٠.٩٧٨	١٨.٠٥٦	٠.٠٠٠
الدوافع الاجتماعية	٤.٣٠٦	٠.٦٠٣	٣.٠	١.٣٠٦	٢٩.٠٤٦	٠.٠٠٠
الدوافع النفسية	٤.٠١٥	٠.٦٤١	٣.٠	١.٠٥	٢١.٢٥٤	٠.٠٠٠
الدوافع الاقتصادية	٤.١٥٦	٠.٦٣٤	٣.٠	١.١٥٦	٢٤.٤٩١	٠.٠٠٠
الدوافع السياسية	٣.٩٣٨	٠.٧٥٦	٣.٠	٠.٩٣٨	١٦.٦٥٤	٠.٠٠٠
الدوافع المهنية	٣.٨٢٦	٠.٨٠٢	٣.٠	٠.٨٢٦	١٣.٨١٥	٠.٠٠٠
مجالات الدوافع (ككل)	٤.٠٣٦	٠.٦١٨	٣.٠	١.٠٣٦	٢٢.٥١٦	٠.٠٠٠

تشير بيانات الجدول (١١) إلى أن الوسط الحسابي لدوافع المشاركة السياسية والحزبية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة قد بلغ (٤.٠٣٦) وهو أكبر من الوسط الحسابي المعياري (المرجعي) الذي اعتمده الباحث وهو (٣.٠)، وبفرق مقداره (١.٠٣٦) وهذا الفرق يعتبر معنوياً بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من ٠.٠٥، مما يشير إلى موافقة افراد العينة

على وجود اثر لدوافع المشاركة السياسية الحزبية لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن على التوافق النفسي والاجتماعي لديهم.

كما تشير بيانات الجدول أن الأوساط الحسابية لمجالات الدوافع كانت أكبر من الوسط الحسابي المعياري (المرجعي) المُعتمد وهو (٣.٠)، وتعتبر الفروقات بين هذه القيمة وقيم الأوساط الحسابية للمجالات معنوية بالاستناد الى قيمة الدلالة (Sig= 0.000) وهي أصغر من ٠.٠٥، مما يشير إلى موافقة افراد العينة على وجود اثر للباقة اللفظية والدوافع الاجتماعية والدوافع النفسية والدوافع الاقتصادية والدوافع السياسية والدوافع المهنية لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن على التوافق النفسي والاجتماعي لديهم.

أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير العمر:

لتحديد أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير العمر تم إخضاع بيانات الدراسة لاختبار Oneway ANOVA، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (١٢): اختبار الفروق بين اثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير العمر

الدوافع	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig
أثر دوافع المشاركة السياسية والحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي	بين المجموعات	١.١٥٢	٢	٠.٥٧٦	١.٥١٩	٠.٢٢٢
	داخل المجموعات	٦٧.١٢٤	١٧٧	٠.٣٧٩		
	المجموع	٦٨.٢٧٦	١٧٩			
اللباقة اللفظية	بين المجموعات	١.١٠٨	٢	٠.٥٥٤	١.٠٥٠	٠.٣٥٢
	داخل المجموعات	٩٣.٣٧٤	١٧٧	٠.٥٢٨		
	المجموع	٩٤.٤٨٣	١٧٩			
الدوافع الاجتماعية	بين المجموعات	٣.٣٧٤	٢	١.٦٨٧	٤.٨٣٧	٠.٠٠٩
	داخل المجموعات	٦١.٧١٩	١٧٧	٠.٣٤٩		
	المجموع	٦٥.٠٩٢	١٧٩			
الدوافع النفسية	بين المجموعات	٠.٩٣٨	٢	٠.٤٦٩	١.١٤٤	٠.٣٢١
	داخل المجموعات	٧٢.٥٥٢	١٧٧	٠.٤١٠		
	المجموع	٧٣.٤٩٠	١٧٩			
الدوافع الاقتصادية	بين المجموعات	٠.٥٨٩	٢	٠.٢٩٥	٠.٧٣٢	٠.٤٨٣
	داخل المجموعات	٧١.٢٥٣	١٧٧	٠.٤٠٣		
	المجموع	٧١.٨٤٢	١٧٩			
الدوافع السياسية	بين المجموعات	١.٥٤٧	٢	٠.٧٧٣	١.٣٦٠	٠.٢٥٩

0

الدوافع	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig
	داخل المجموعات	١٠٠.٦٩٣	١٧٧	٠.٥٦٩		
	المجموع	١٠٢.٢٤٠	١٧٩			
الدوافع المهنية	بين المجموعات	٠.٦٣٦	٢	٠.٣١٨	٠.٤٩٢	٠.٦١٢
	داخل المجموعات	١١٤.٥٢١	١٧٧	٠.٦٤٧		
	المجموع	١١٥.١٥٧	١٧٩			

يبين الجدول (١٢) عدم وجود فروق معنوية في استجابات أفراد العينة حول أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير العمر، حيث تبين أن قيمة (F) المحسوبة وعند (٢) درجات حرية غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (١.٥١٩) وبمستوى دلالة (Sig=0.222) وهي أكبر من (٠.٠٥).

كما يتبين من الجدول عدم وجود فروق معنوية في استجابات أفراد العينة حول أثر اللباقة اللفظية والدوافع النفسية والدوافع الاقتصادية والدوافع السياسية والدوافع المهنية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير العمر، حيث تبين أن قيمة (F) المحسوبة وعند (٢) درجات حرية غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبمستوى دلالة أكبر من (٠.٠٥).

بينما تبين وجود فروق معنوية في استجابات أفراد العينة حول أثر الدوافع الاجتماعية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير العمر، حيث تبين أن قيمة (F) المحسوبة وعند (٢) درجات حرية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (٤.٨٣٧) وبمستوى دلالة (Sig=0.009) وهي أقل من (٠.٠٥).

ولتحديد مصدر الاختلاف تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffet) للمقارنات البعدية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (١٣): نتائج (Scheffet) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لبيان الفروق في أثر الدوافع الاجتماعية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير العمر

الفئة	المتوسط	٢٥-٤٤	٤١-٥٥	٥٦-٧٠
		٤.١٠٠	٤.٤٢٢	٤.٢٩٣
٢٥-٤٠	٤.١٠٠			
٤١-٥٥	٤.٤٢٢	-٠.٣٢٢*		
٥٦-٧٠	٤.٢٩٣	-٠.١٩٣	٠.١٢٩	

(*) دالة عند مستوى دلالة 0.05

يظهر الجدول (١٣) أن هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول أثر الدوافع الاجتماعية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير العمر بين الفئة العمرية (٢٥–٤٤ سنة) والفئة العمرية (٤١–٥٥ سنة)، حيث كانت قيمة الفرق (٠.٣٢٢) ولصالح الفئة العمرية (٤١–٥٥ سنة).

وعليه يتبين أن: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي (الدوافع الاجتماعية) لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير العمر، ولصالح الفئة العمرية (٤١–٥٥ سنة).

أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير الإعاقة:

لتحديد أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير الإعاقة تم إخضاع بيانات الدراسة لاختبار Oneway ANOVA، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (١٤): اختبار الفروق بين اثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير الإعاقة

الدوافع	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig
أثر دوافع المشاركة السياسية والحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي	بين المجموعات	٠.٠٢١	2	٠.٠١٠	٠.٠٢٧	٠.٩٧٤
	داخل المجموعات	٦٨.٢٥٥	١٧٧	٠.٣٨٦		
	المجموع	٦٨.٢٧٦	١٧٩			
اللباقة اللفظية	بين المجموعات	٠.١٠٠	2	٠.٠٥٠	٠.٠٩٤	٠.٩١١
	داخل المجموعات	٩٤.٣٨٣	١٧٧	٠.٥٣٣		
	المجموع	٩٤.٤٨٣	١٧٩			
الدوافع الاجتماعية	بين المجموعات	٠.٠٤٨	2	٠.٠٢٤	٠.٠٦٥	٠.٩٣٧
	داخل المجموعات	٦٥.٠٤٥	١٧٧	٠.٣٦٧		
	المجموع	٦٥.٠٩٢	١٧٩			
الدوافع النفسية	بين المجموعات	٠.٠٧٣	2	٠.٠٣٧	٠.٠٨٨	٠.٩١٦
	داخل المجموعات	٧٣.٤١٦	١٧٧	٠.٤١٥		
	المجموع	٧٣.٤٩٠	١٧٩			
الدوافع الاقتصادية	بين المجموعات	٠.٣٢٢	2	٠.١٦١	٠.٣٩٩	٠.٦٧٢
	داخل المجموعات	٧١.٥٢٠	١٧٧	٠.٤٠٤		
	المجموع	٧١.٨٤٢	١٧٩			
الدوافع السياسية	بين المجموعات	٠.٥٣٠	2	٠.٢٦٥	٠.٤٦٢	٠.٦٣١
	داخل المجموعات	١٠١.٧١٠	١٧٧	٠.٥٧٥		

الدوافع	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig
	المجموع	١٠٢.٢٤٠	١٧٩			
الدوافع المهنية	بين المجموعات	٠.٩٦٤	2	٠.٤٨٢	٠.٧٤٧	٠.٤٧٥
	داخل المجموعات	١١٤.١٩٣	١٧٧	٠.٦٤٥		
	المجموع	١١٥.١٥٧	١٧٩			

يبين الجدول (١٤) عدم وجود فروق معنوية في استجابات أفراد العينة حول اثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير الإعاقة، حيث تبين ان قيمة (F) المحسوبة وعند (٢) درجات حرية غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (٠.٠٢٧) وبمستوى دلالة (Sig=0.974) وهي أكبر من (٠.٠٥).

كما يتبين من الجدول عدم وجود فروق معنوية في استجابات أفراد العينة حول أثر اللباقة اللفظية والدوافع الاجتماعية والدوافع النفسية والدوافع الاقتصادية والدوافع السياسية والدوافع المهنية لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير الإعاقة، حيث تبين أن قيمة (F) المحسوبة وعند (٢) درجات حرية غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبمستوى دلالة أكبر من (٠.٠٥).

وعليه يتبين أنه: لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير الإعاقة.

أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير المؤهل العلمي:

لتحديد أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير المؤهل العلمي تم إخضاع بيانات الدراسة لاختبار Oneway ANOVA، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (١٥): اختبار الفروق بين اثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير المؤهل العلمي

الدوافع	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig
أثر دوافع المشاركة السياسية والحزبية	بين المجموعات	٠.٦٣٠	2	٠.٣١٥	٠.٨٢٤	٠.٤٤٠
	داخل المجموعات	٦٧.٦٤٦	١٧٧	٠.٣٨٢		

الدوافع	مصدر التباين	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig
والتوافق النفسى والاجتماعى	المجموع	٦٨.٢٧٦	١٧٩			
اللباقة اللفظية	بين المجموعات	١.٣٠٦	2	٠.٦٥٣	١.٢٤٠	٠.٢٩٢
	داخل المجموعات	٩٣.١٧٧	١٧٧	٠.٥٢٦		
	المجموع	٩٤.٤٨٣	١٧٩			
الدوافع الاجتماعية	بين المجموعات	٠.٩٣٨	2	٠.٤٦٩	١.٢٩٤	٠.٢٧٧
	داخل المجموعات	٦٤.١٥٤	١٧٧	٠.٣٦٢		
	المجموع	٦٥.٠٩٢	١٧٩			
الدوافع النفسية	بين المجموعات	٠.٥٥١	2	٠.٢٧٦	٠.٦٦٩	٠.٥١٣
	داخل المجموعات	٧٢.٩٣٨	١٧٧	٠.٤١٢		
	المجموع	٧٣.٤٩٠	١٧٩			
الدوافع الاقتصادية	بين المجموعات	٠.١٢٥	2	٠.٠٦٢	٠.١٥٤	٠.٨٥٨
	داخل المجموعات	٧١.٧١٨	١٧٧	٠.٤٠٥		
	المجموع	٧١.٨٤٢	١٧٩			
الدوافع السياسية	بين المجموعات	١.٠٣٧	2	٠.٥١٨	٠.٩٠٧	٠.٤٠٦
	داخل المجموعات	١٠١.٢٠٣	١٧٧	٠.٥٧٢		
	المجموع	١٠٢.٢٤٠	١٧٩			
الدوافع المهنية	بين المجموعات	١.٧١٥	2	٠.٨٥٨	١.٣٣٨	٠.٢٦٥
	داخل المجموعات	١١٣.٤٤٢	١٧٧	٠.٦٤١		
	المجموع	١١٥.١٥٧	١٧٩			

يبين الجدول (١٥) عدم وجود فروق معنوية في استجابات أفراد العينة حول أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث تبين أن قيمة (F) المحسوبة وعند (٢) درجات حرية غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بقيمة بلغت (٠.٨٢٤) وبمستوى دلالة (Sig=0.440) وهي أكبر من (٠.٠٥).

كما يتبين من الجدول عدم وجود فروق معنوية في استجابات أفراد العينة حول اثر اللباقة اللفظية والدوافع الاجتماعية والدوافع النفسية والدوافع الاقتصادية والدوافع السياسية والدوافع المهنية لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث تبين أن قيمة (F) المحسوبة وعند (٢) درجات حرية غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبمستوى دلالة أكبر من (٠.٠٥).

وعليه يتبين أنه: لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

٥

أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير الجنس:

لتحديد أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير الجنس تم إخضاع بيانات الدراسة لاختبار Independent Sample t-test، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (١٦): اختبار الفروق في أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير الجنس

الدوافع	الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الفرق	قيمة t	Sig
أثر دوافع المشاركة السياسية والحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي	ذكر	٤.٠٠٠	٠.٦١٣	-٠.١٢٩	-١.٢٦٨	٠.٢٠٦
	أنثى	٤.١٢٩	٠.٦٢٦			
اللباقة اللفظية	ذكر	٣.٩٥٠	٠.٧٣٣	-٠.٠٩٨	-٠.٨١٠	٠.٤١٩
	أنثى	٤.٠٤٨	٠.٧١٣			
الدوافع الاجتماعية	ذكر	٤.٢٨٠	٠.٦١٧	-٠.٠٩٠	-٠.٨٩٨	٠.٣٧١
	أنثى	٤.٣٧٠	٠.٥٦٦			
الدوافع النفسية	ذكر	٣.٩٧٨	٠.٦٤٢	-٠.١٣١	-١.٢٤٢	٠.٢١٦
	أنثى	٤.١٠٩	٠.٦٣٥			
الدوافع الاقتصادية	ذكر	٤.١٢٥	٠.٦٤٥	-٠.١١٠	-١.٠٥٠	٠.٢٩٥
	أنثى	٤.٢٣٥	٠.٦٠٣			
الدوافع السياسية	ذكر	٣.٨٨٧	٠.٧٣٦	-٠.١٨٢	-١.٤٦١	٠.١٤٦
	أنثى	٤.٠٦٩	٠.٧٩٦			
الدوافع المهنية	ذكر	٣.٧٧٩	٠.٨٢٣	-٠.١٦٥	-١.٢٤٨	٠.٢١٤
	أنثى	٣.٩٤٤	٠.٧٤٢			

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يشير الجدول (١٦) إلى أن الفرق بين متوسطي استجابات الذكور والإناث حول أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير الجنس قد بلغ (٠.١٦٥) ولصالح الإناث، وهو فرق غير دال احصائياً، حيث كانت قيمة t المحسوبة هي (t=-1.248) وبمستوى دلالة (Sig=0.214) وهي أكبر من ٠.٠٠٥.

كما يشير الجدول إلى أن الفرق بين متوسطي استجابات الذكور والإناث حول أثر اللباقة اللفظية والدوافع الاجتماعية والدوافع النفسية والدوافع الاقتصادية والدوافع السياسية والدوافع المهنية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير

الجنس كانت لصالح الإناث، وهو فروق غير دال إحصائياً، حيث ظهرت قيمة t المحسوبة بمستوى دلالة أكبر من ٠.٠٥.

وعليه يتبين أنه: لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين أثر دوافع المشاركة السياسية الحزبية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الاشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن يعزى لمتغير الجنس.

مناقشة النتائج:

- يبين الجدول (٣) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات المجال حيث أظهرت النتائج أن الفقرات "مشاركتي الحزبية تحافظ على لباقتي اللفظية "و" مشاركتي الحزبية تحافظ على كفائتي الشخصية"، كانوا الدافع الأول بالنسبة للأفراد ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصريةً حيث حقق أهمية نسبية بلغت (١٠٠.٠) وتتصف هذه النسبة بأنها مرتفعة جداً مما يشير إلى وجود دافعية قوية لدى الأفراد ذوي الإعاقة المذكورة لممارسة المشاركة السياسية الحزبية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المشاركة السياسية الحزبية تعتمد على خليط من عناصر اللباقة اللفظية وهي بذلك تحتاج لمهارات فنية اللفظ والسلوك، بينما احتلت الفقرة "لأنها تساهم في انتشاري اجتماعيا" المرتبة الأخيرة فهي تعبر عن نتيجة واضحة ومنطقية بأن ممارسة أي نشاط سياسي حزبي يساهم في تحسين لباقة الأفراد ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية وبخاصة الراغبين في الممارسة والمشاركة السياسية الحزبية.
- يُظهر الجدول رقم (٤) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات المجال حيث أظهرت النتائج أن الفقرة "وجدت تشجيعاً من أهلي وأقاربي لمشاركتي الحزبية" ، كان الدافع الأول بالنسبة لذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في مجال الدوافع الاجتماعية وتدل هذه النتيجة على أن هناك قبولاً وتشجيعاَ من الأهالي والأقارب بالمشاركة السياسية الحزبية لذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية وتشير هذه النتيجة أيضاً إلى تطور المفاهيم الاجتماعية المتعلقة بالمشاركة السياسية الحزبية بشكل كبير، فيما تدل الفقرة "لتحسين وضعي المالي والاجتماعي" المرتبة الأخيرة ويرى الباحث في هذه النتيجة إشارة واضحة أن هناك تفهماً ضمنياً من ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والحركية بأن ممارسة النشاط السياسي الحزبي وربما يكون لهذه المشاركة أهداف أخرى غير اجتماعية.
- كما يُظهر الجدول (٥) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات المجال حيث أظهرت النتائج أن ممارسة النشاط السياسي الحزبي والمشاركة السياسية تدعو الاشخاص الأسوياء وذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية لكسر حاجز

الخوف لديهم وكذلك الاعتماد على أنفسهم فهي مشاركة تبرز شخصية المعاق كفرد ضمن مجتمع واع وناضج، يؤثر ويتأثر وله مساهمة فيه في تحقيق الانجازات إذا كان فرداً متميزاً وهذا لا يتأتى إلا إذا كان المعاق قادراً على الاعتماد على نفسه وتخطي المؤثرات والعوامل النفسية التي تعترضه.

- اما الجدول (٦) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات المجال حيث أظهرت النتائج أن ممارسة النشاط السياسي والمشاركة السياسية غير مكلفة اقتصادياً أو مادياً إذ يرى الباحث أن متطلبات هذه الممارسة هي متطلبات بسيطة باستطاعة أي فرد من الأسوياء أو المعاقين فقير أو ثري أن يوفرها أو يؤمنها، أما بالنسبة للفقرة التي تنص على " لأنها تعود على بالكسب المادي والتي احتلت المرتبة الأخيرة فهذه نتيجة طبيعية تتعلق بعدم اهتمام الجهات ذات العلاقة بهذه الفئة من المجتمع اهتماما يبرزهم كافراد فاعلين في المجال السياسي.
- كذلك يبين الجدول (٧) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات المجال حيث يعزو الباحث حصول الفقرتان "احب رفع اسم بلادي عالياً من خلال مشاركتي الحزبية "و" لتتاح لي فرصة الاحتكاك مع نظرائي السياسيين الحزبيين في الخارج"، على المرتبة الأولى للشعور الذي يحس فيه الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية وشعورهم بأنهم سيقدموا الكثير لرفع إسم الوطن عالياً وحبهم لتمثيل الوطن في الخارج، بينما تشير الفقرة الأخيرة في المجال الذي ينص على " مشاركتي الحزبية تشباع مفهوم الذات لدي " إلى عدم اكتراث الأشخاص ذوي الإعاقة بالمظاهر الجمالية الاحتفالية بل للمشاركة والاستمتاع وتحقيق النتائج وإثبات الذات.
- ويبين الجدول (٨) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات المجال حيث تشير الفقرة التي احتلت الترتيب الأول وتنص على "لأني أرغب أن أكون سياسيا بارزاً " فقد يرى بعض الأشخاص ذوي الإعاقة منفذاً مهنياً من خلال مشاركته الحزبية كنائب أمة لأنها مهنة ذات صفة شعبية وصفة تثبت شخصيتهم، بينما تشير الفقرة الأخيرة التي تنص على "مشاركتي الحزبية أحوز من خلالها على رضا وتقدير رئيسي في العمل"، حيث يفسر الباحث ذلك بوجود علاقة لعملية المشاركة السياسية الحزبية بالأمور الشخصية أو العائلية ومن المفروض أن يكون هنالك فصل مابين العمل والأمور الخاصة وأن لا يوجد تداخل بينهما.

- أما الجدول (٩) يبين ترتيب مجالات الدراسة حسب أهميتها النسبية ويتضح أن مجال دوافع اللباقة قد احتل المرتبة الأولى بنسبة(٩٠.٤%) ويفسر الباحث هذه النتيجة على أساس أن جوانب اللباقة المطلوبة في المشاركة السياسية الحزبية والنشاط السياسي عالية فهي تحتوي على مزيج من السلوك اللفظي والسلوك الحركي المهاري وغيرها ولابد من امتلاك وإتقان العناصر المرتبطة بالمشاركة السياسية الحزبية حتى ينجح الشخص ذو الإعاقة الحركية أو السمعية أو البصرية، أما بالنسبة لمجالي الدوافع المهنية والاقتصادية إذ لا منفعة منهما حالياً من خلال ممارسة المشاركة السياسية الحزبية، حيث إنه نشاط غير مهم من ذوي الاختصاص ولا داعم له بأي شكل من الأشكال على الصعيد المهني.
- أما الجداول (١٠) (١١) (١٢) فقد تبين قيم المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وقيمة(ت) المحسوبة لمجالات الدراسة تبعاً لمتغير العمر والجنس والتحصيل الدراسي، وباستعراض قيم(ت) المحسوبة يتضح أن مجال دوافع اللباقة السلوكية بالنسبة لمتغير نوع الإعاقة كانت هي الوحيدة فقط دالة إحصائيا لأن مستوى دلالتها (٠.٠٠٠) أقل من (٠.٠٠٥) ولصالح ذوي الإعاقة الحركية، بينما كانت باقي قيم(ت) المحسوبة لباقي المتغيرات ولجميع مجالات الدراسة غير دالة احصائيا ويعزو الباحث ذلك إلى صغر حجم عينة الدراسة إذ أن عددها متقارب ولا يمكن التباين فيما بينها وكذلك عدم التباين الكبير ما بين متغيراتها.

الاستنتاجـات:

في ضوء مناقشة نتائج الدراسة استطاع الباحث التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- تتسم دوافع المشاركة السياسية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن بالارتفاع النسبي، خاصة في الجوانب اللفظية والسلوكية.
- المشاركة السياسية تُعدّ **عاملاً مهمًا في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لذوي** الإعاقة، إذ تمنحهم الشعور بالقيمة والانتماء والمواطنة.
- لا توجد فروق تُذكر في الدوافع السياسية تبعًا للعمر أو نوع الإعاقة، مما يدل على عمومية الدوافع بين الفئات المختلفة.
- التعليم والمهنة عاملان مؤثران في رفع مستوى الوعي السياسي والمشاركة الفاعلة.
- الاندماج السياسي يعكس في جوهره **اندماجًا نفسيًا واجتماعيًا** ناجحًا للأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعهم.
- جاء ترتيب مجالات دوافع المشاركة السياسية الحزبية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن على النحو التالي: دوافع اللباقة اللفظية، النفسية، والسياسية، والاجتماعية، دوافع اقتصادية، دوافع مهنية.

0

- ليس لمتغير الجنس والعمر والمؤهل العلمي ونوع الإعاقة أي أثر واضح على تباين دوافع الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية الحزبية في الأردن.
- دوافع المشاركة السياسية الحزبية لذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في الأردن دوافع إيجابية.
- قلة الدعم المادي والمعنوي للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية في نشاطاتهم السياسية بشكل عام والحزبية بشكل خاص والاجتماعية وغيرها.
- إهمال الجانب الإعلاني والإعلامي التسويقي للنشاط السياسي والحزبي والاجتماعي والثقافي من قبل المختصين في شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وخصوصاً المجلس الأعلى لرعاية الأشخاص المعاقين.
- قلة الدورات التدريبية والتثقيفية الخاصة بالنشاطات والمشاركات السياسية بشكل عام والحزبية بشكل خاص لذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية المتعلقة بهذه الفئات.

التوصيات:

استنادًا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

١. **تعزيز البرامج التوعوية** حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية، بالتعاون بين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووزارة التنمية الاجتماعية، والأحزاب السياسية.
٢. **تضمين مناهج التعليم والتدريب** موضوعات تتعلق بالمواطنة والمشاركة السياسية والتمكين الاجتماعي لذوي الإعاقة.
٣. **إتاحة الفرص المتكافئة** لذوي الإعاقة للانخراط في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وتذليل العقبات القانونية والإجرائية أمامهم.
٤. **تطوير البنية التحتية** لتكون مهيأة بشكل يضمن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات والاجتماعات والأنشطة العامة دون عوائق.
٥. **تفعيل دور الإعلام الوطني** في نشر الوعي بحقوقهم السياسية وتشجيع النماذج الناجحة منهم في العمل الحزبي والنيابي.
٦. **إجراء مزيد من الدراسات الميدانية** التي تتناول فئات أخرى من ذوي الإعاقة، مثل الإعاقة الذهنية أو اضطرابات طيف التوحّد، لبيان أوجه التشابه والاختلاف في دوافع المشاركة والتوافق النفسي.

المراجع

إبراهيم، ش. (٢٠١٦). المشاركة السياسية وعلاقتها بتقدير الذات لدى عينة من المكفوفين. مجلة الإرشاد النفسي، المجلد(٢٠١٦)، العدد (٤٦)، القاهرة، مصر.

أبو سكين، ح .(٢٠١٢). **الأشخاص ذوي الإعاقة والمشاركة السياسية**. المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات.

أبو مساعد، ح. (٢٠١٢). **المشاركة السياسية لذوي الإعاقة الحركية، دراسة ميدانية**. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. (٢٠٢١). الدراسة المواضيعية التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة.

الأمم المتحدة. (٢٠٠٦). *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. نيويورك: الأمم المتحدة. متاح على https://www.un.org/ar/documents/treaty/convdisability :

أنيس، إ . (١٩٧٢). **المعجم الوسيط** . دار الفكر، بيروت.

التاج ، هـ. وحراحشة، ا . (٢٠١٧) . القوانين والتشريعات والحقوق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة (التجربة الأردنية)، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مقبول للنشر العدد، (٢٥)، (مؤتمر بجامعة الوادي – الجزائر). بدعم بحث علمي من جامعة عمان العربية.

الداغر، م. (٢٠٢٢). **استخدامات ذوي الإعاقة لشبكات التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على تعزيز المشاركة السياسية لديهم خلال الفترة من (٢٠١١ م – ٢٠٢٠). الحالة المصرية نموذج**، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام– المجلد الحادي والعشرون– العدد الثالث– يوليو/ سبتمبر(٢٠٢٢).

الدستور الأردني، الجريدة الرسمسة،١٩٥٢/١/١.

الدستور الأردني، الجريدة الرسمية، (٢٠١١).

دوسة، ح. (٢٠١٨). **التوافق النفسي وعلاقته بسمات الشخصية(الانبساط والعصاب)**. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية،ع(٣).جامعة بريده، السعودية.

الزعبي، م. (٢٠١٩). دور الأحزاب السياسية في تحقيق التنمية السياسية .مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، ٢٧(٢)، ١٤٥–١٧٠.

الزهراني، ف. (٢٠١٩). *التوافق النفسي والاجتماعي وعلاقته ببعض المتغيرات لدى ذوي الإعاقة السمعية في مدينة الرياض* .مجلة التربية الخاصة والتأهيل، ٨(٢٨)، ٤٥–٧٨.

٥

شاهين، هـ . (٢٠٢٠). **اتجاهات ذوي الاحتياجات الخاصة لمتابعة وسائل الإعلام وإشباع احتياجاتهم، دراسة ميدانية علي عينة من المكفوفين والصم في منطقة جازان.** المجلة العلمية لعلوم الإعاقة. العدد ٨، جامعة جازان، السعودية.

الطائي، ذ. (٢٠١٦). **التوافق النفسي والاجتماعي لدى التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم من الاعتياديين (دراسة مقارنة).** مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، كلية التربية، جامعة الموصل،مجلد (٣)، عدد(٤)، العراق.

عاشور،ق. (٢٠٢٣). **المشاركة السياسية للاشخاص ذوي الإعاقة في نصر: الواقع،التحديات،وافاق المستقبل**،مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس، ع،(٢٠)، الجزء الثالث. مصر.

عبد الرحمن، هـ. (٢٠٢٠). *مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة* .المجلة العربية لحقوق الإنسان، ١٢(١)، ٨٥-١١٢.

عرمان، ر. (٢٠١٠). **العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني:** دراسة ميدانية للبادية الشمالية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت،الاردن.

العزام،ع . (٢٠٠٨) . **اتجاهات الحزبيين وغير الحزبيين نحو الأداء الحكومي والبرلماني والإعلامي في الأردن:** (دراسة استطلاعية مقارنة). مجلة المنارة، المجلد(١٤)، (عدد٢)، الاردن.

العنزي، ن. (٢٠١٨). *حقوق ذوي الإعاقة في ضوء الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية* . مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٣٠(٢)، ٢١٥-٢٥٠.

فريحات، ا. (٢٠١٢). **التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن**،(٢٠١١-١٩٢١)،مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، م،(٣٩)،ع،(٢)، الأردن. المتخصصة، القاهرة.

الكركي، خ. (٢٠٢٥). *دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية في الأردن* . مجلة العلوم التربوية، المجلد ٣٣، العدد ١، الصفحات ٣٥٩-٣٨٢.

المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام الاردني. (٢٠٢٠).

مجلس حقوق الانسان. (٢٠١١).الدراسة المواضيعية التي اعدتها المفوضية السامية لحقوق الانسان بشأن مشاؤكة الاشخاص من ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة، الدورة التاسعة عشرة، التقرير السنوي لمفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، جنيف.

مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة عشرة.(٢٠١١). البندان (٢ و٣) من **جدول الأعمال التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان** وتقارير المفوضية السامية والأمين العام.

محمد، ي . (١٩٩٩). **مختار الصحاح**. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان .(2023) .*المشاركة على قدم المساواة في الحياة السياسية والعامة*. متاح على https://www.ohchr.org/ar/equal-participation :

المقداد ، م . (٢٠٠٤). **المرأة والمشاركة السياسية في الأردن** . (دراسة تحليلية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

Al Mashagbeh. A. (2023), The impact of social determinants on the political roles of persons with disabilities in Jordan, https://www.researchgate.net/publication/370619270.

Al-Majali. T. (2016). **Rights of Persons with Disabilities in Jordanian Legislation**: A Comparative Study, Unpublished Master's Thesis, Mu'tah University, Karak, Jordan.

-Al-Taj. H. &. Al-Harasheh. A .(2018). **Laws, legislation, and rights of persons with disabilities (the Jordanian experience**), Journal of Social Studies and Research, 6 (2), 133-148.

Fruhstorfer, A., & Hudson, A. (2022). Majorities for minorities: Participatory constitution making and the protection of minority rights. Political Research Quarterly, 75(1), 103-117.

Mizyed .H. (2022**). Participation of Individuals with Disabilities in Political Activities**: Voices from Jordan, Pertanika Journal of Social Sciences and Humanities 29(1)،

0